

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

3 - أن لا يكون مخالفاً لمقتضى العقد: قال الشيخ الأنصاري (قدس سره): من شروط صحة الشرط أن لا يكون منافياً لمقتضى العقد. قال الشهيد الأول (رحمه الله): كل عقد شرط فيه خلاف ما يقتضيه مع كونه ركناً من أركانه فانه باطل كالبيع وتسليم المبيع إلى المشتري ([2322]). 4 - أن لا يكون الشرط مؤدياً إلى جهالة المبيع: قال المحقق الحلي (قدس سره): وضابطه: ما لم يكن مؤدياً إلى جهالة المبيع أو الثمن ولا مخالفاً للكتاب والسنة ([2323]).